حقائق في علم النحو للشيخ قاسم المغربي المتوفى قبل سنة ١٢٧٦هـ - دراسة وتحقيق

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد هادي البعّاج
جامعة الكوفة ـ كلية التربية الأساسية
Mohammed.albaaj@uokufa.edu.iq

Facts in Grammar By Sheikh Qassem Al-Maghribi, who died before 1276 A.H. Study and Investigation

Assistant Professor Doctor
Mohammed Hadi Al-Ba'aj
College of Basic Education - University of Kufa

الملخص:-

تقوم هذه الدراسة على تحقيق مخطوطة نحوية بعنوان (حقائق في علم النحو) لمؤلفها الشيخ قاسم المغربي الذي عاش في القرن الثالث عشر للهجرة في سوريا. ويتألف هذا العمل من قسمين، تضمّن القسم الأول الدارسة ويحتوي على فقرتين، الأولى تحدثت فيها بإيجاز عن المؤلف، والثانية جاءت وصفا للمخطوط ومنهج التحقيق، أمّا القسم الثاني فقد جاء خاصًا بالنص المحقق.

الكلمات المفتاحية: الشيخ قاسم المغربي، حقائق علم النحو، المتكلمون، الاسم المفرد، حقيقة الخبر، حقيقة الضمير المتصل.

Abstract:-

This study is based on the investigation of a grammatical manuscript entitled (Facts in Grammar) written by Sheikh Qassem Al-Maghrabi , who lived in the thirteenth century of immigration in Syria. This work consists of two parts, the first part included the study and contains two paragraphs, the first talks about the author, the second deals with the description of the manuscript and the method of investigation, and the second part is specific to the investigated text.

Keywords: Sheikh Qassem Al-Maghrabi, Facts in Grammar, The speakers, Singular name, The meaning of the predicate, The meaning of attached pronouns.

المقدمة:

تأتي أهمية هذه المخطوطة في كونها تُعدّ مثالًا لمنهجية النحو التعليمي الخاصة بالمبتدئين في البيئة الشامية في القرن الثالث عشر الهجري، إذ اجتهد مؤلفها قاسم المغربي أن يخرجها لشداة علم النحو بشكل موجز ميسّر بعيداً عن التطويل والتعقيد الذي شاب أغلب المؤلفات النحوية في العصور المتأخرة، ولذا اقتصر المغربي على ذكر ما يتعلق بحقيقة الموضوع النحوي من دون أن يلج في تفصيلاته أو يخوض في تعدد آراء العلماء في مسائله واختلافهم فيها، فقد سعى المؤلف أن يضع تعريفًا لأغلب الموضوعات النحوية، كالمبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل في المرفوعات، وكالمفاعيل بأنواعها، والحال، والتمييز في المنصوبات، وكالخفض والإضافة في المجرورات، لكن المغربي لم يكتف في مواطن من مخطوطه بإيراد التعريفات فحسب بل راح يشرح بعض الأحكام النحوية المتعلقة بذلك الحد، وهذا ما يتكشّف عند حده جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير والمثنى، إذ تعرض لقسم من أحكام هذه الموضوعات. ولّما كانت الغاية من وضع هذا المصنف هو تعليم المبتدئين فقد عُني صاحبُه بكثرة إيراده المنظومات النحوية التعليمية الهادفة إلى سرعة الحفظ وسهولة الفهم.

وقد انتظم هذا البحث في قسمين هما (الدراسة، والتحقيق)، تضمّن قسم الدراسة فقرتين ذكرتُ في الفقرة الأولى ما يتعلق بترجمة المغربي، وتحدثتُ في الفقرة الثانية عن وصف المخطوطة والمنهج المتبع في التحقيق. أما القسم الثاني فقد تضمّن النصَّ المحقق وكلَّ ما يتعلق بعملية التحقيق.

أخيرًا أقول الحمد لله الذي ألهمني أن أسلك طريق العلم، وأسأله دومًا وأبدًا أن يأخذ بيدي إلى جادة الصواب وأن يفتح بوجهي مغاليق الأبواب، إنّه سميعٌ مجيبٌ الدعاء.

القسم الأول (الدراسة)

أولًا: الشيخ قاسم المغربي:

لقد نقبتُ كثيرًا في المصادر والمراجع بحثًا عن ترجمة للشيخ قاسم المغربي ولم أجد طريقًا موصلة إلى ذلك، وكل ما وقعتْ عليه يداي هو مجرد إشارات استطعت أن أعرف

من خلالها بأن الشيخ قاسم المغربي كان من علماء سوريا في القرن الثالث عشر الهجري، وقد كان يرتاد إلى الجامع الأموي في حلب، وقد تتلمذ على يديه مجموعة من الطلبة ومنهم الشيخ محمد الرفاعي المتوفى سنة ١٢٦٤هـ[١]، الذي جاء في ترجمته: ((الشيخ محمد أبو الوفا بن محمد بن عمر الوفائي، ولد سنة ١١٧٩هـ، ولما ترعرع شرع في تحصيل العلم، فقرأ على الشيخ حسن المدرس والشيخ إسماعيل المواهبي والشيخ قاسم المغربي))[٢]، وممن تتلمذ عليه كذلك ناسخ المخطوطة الشيخ محمد كامل الهبراوي[٣] الذي ذكر في أول المخطوطة أنّ: ((هذه حقائق في علم النحو لحضرة شيخنا الشيخ قاسم المغربي عليه الرحمة والرضوان))[٤]، ولم أجد شيئًا غير ما تقدّم.

وقد آثرت تحقيق هذه المخطوطة على الرغم من عدم وجود ترجمة لمؤلفها عملًا بمقولة سيد الفصاحة والبلاغة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام: ((لا تنظر إلى من قال، وانظر إلى ما قال)) [٥]. ولا شكّ في أنّ تحقيق هذه المخطوطة ينطوي على مجموعة من الفوائد، منها أولًا تسليط الضوء على طبيعة الدرس النحوي في سوريا في القرن الثالث عشر الهجري، ثانيًا تعليم المبتدئين حقائق الموضوعات النحوية بصورة ميسرة بعيداً عن التعقيد والتأويل والتقدير ومسائل الخلاف التي أرهقت كاهل المتعلمين، ثالثًا يمكن أن تكون هذه المخطوطة بمثابة دليل مختصر للموضوعات النحوية يمكّن المبتدئين من معرفة حقيقة الموضوع النحوي بشكل موجز من دون الخوض في تفصيلاته، رابعًا إحياء تراث نحوي لطالما بقي ملقى على رفوف المكتبات لم تفد منه أقلام الباحثين.

ثانيًا: وصف المخطوطة ومنهج التحقيق:

١- اسم المخطوطة ونسبتها إلى مؤلفها وزمن تأليفها

يُعدُّ التثبت من اسم المخطوط والتأكد من نسبته إلى مؤلفه خطوة رئيسة في التحقيق، وقد ورد اسم المخطوطة بشكل صريح مرتين، الأولى حين قال الشيخ قاسم المغربي: ((فهذه حقائق في علم النحو نافعة للمبتدئ إن شاء الله تعالى))[٦]، والثانية ما ذكره ناسخ المخطوطة الشيخ محمد كامل الهبراوي، قال: ((هذه حقائق في علم النحو لحضرة شيخنا الشيخ قاسم المغربي عليه الرحمة والرضوان))[٧].

أمّا ما يتعلق بنسبة المخطوطة إلى مؤلفها، فلا ريب في أنّها للشيخ قاسم المغربي بدليل

النص أعلاه لتلميذ المغربي وناسخ مخطوطته الشيخ محمد كامل الهبراوي الذي أثبت نسبتها له صراحة. وقد كان تأليف هذه المخطوطة قبل سنة ١٢٧٦هـ؛ لأنّ ناسخها الهبراوي قال في نهايتها: ((نهار الثلاثاء في ستة وعشرين خلت من شهر ذي القعدة المبارك من شهور سنة ستة وسبعين ومائتين بعد الألف على يد الفقير الحقير الماوي محمد كامل ابن الشيخ محمد الهبراوي))[٨] فإذا نظرنا إلى هذا النصّ ونصّ الهبراوي السابق الذي قال فيه: ((هذه حقائق حقائق في علم النحو لحضرة شيخنا الشيخ قاسم المغربي عليه الرحمة والرضوان))، يتّضح بشكل جلي لا غبار عليه أن زمن تأليفها قبل سنة ١٢٧٦هـ.

٢- وصف المخطوطة: لم أجد لهذه المخطوطة غير هذه النسخة الفريدة على الرغم من بذلي جهدًا كبيرًا ومضنيًا في البحث والتحري بدءًا بمراجعة أهل الخبرة، مرورًا بتصفح فهارس المخطوطات العربية والعالمية التي تمكّنتُ من الحصول عليها، وانتهاء بالبحث في شبكة الانترنت. إنّ هذه النسخة موجودة في خزانة جامعة الملك سعود في قسم المخطوطات، وقد تقدّم أنّ ناسخها هو محمد كامل الهبراوي، وتاريخ نسخها -كما مرّ- هو ١٢٧٦هـ، فهي مكتوبة بعد وفاة المؤلف (رحمه الله)، ورقم النسخة في المجموع هو (٢/٥٦٧٢).

إنّ هذه المخطوطة نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، وعدد أوراقها (٩) ورقات، وعدد الأسطر في الصفحة الواحدة (١٣) سطرًا، وأبعادها (١٥×١٠سم)، وتوجد تعقيبة في أسفل الجهة اليمنى من صفحاتها تشير إلى الكلمة التي تبتدأ بها الصفحة التي تليها.

وخليقٌ بنا الإشارة إلى وجود نسخة مصورة لهذه المخطوطة- أي إنّها مطابقة لنسخة جامعة الملك سعود- في مكتبة المصطفى في إيران رقمها (١٠٠٠٩٠٣).

٣- منهج التحقيق: يمكن أن أوجز عملي في التحقيق بما يأتي:

- حاولتُ إثبات ما أراده المؤلف التزامًا بهذه النسخة الفريدة، إلّا في بعض الموارد القليلة فقد أثبت في المتن ما رأيته صائبًا مع التنبيه في الهامش إلى ما كان موجودًا في الأصل.

- ضبطتُ بالشكل كلماتِ بعض النصوص لتسهيل قراءتها ورفع احتمال اللبس فيها.

- خرّجتُ بعض المنظومات النحوية الواردة في المتن، على حين لم أتمكن من تخريج بعضها الآخر على الرغم من البحث الطويل في المصادر والمراجع.
- حررتُ النصّ على وفق قواعد الكتابة المتبعة في وقتنا الحاضر، مع الاستعانة بعلامات الترقيم؛ لأثرها الكبير في فهم النص وتنظيم فقراته.
- علقتُ على بعض المسائل بغية إيضاحها وإزالة الغموض عنها، مثلما ترجمت للأعلام الوارد ذكرهم في المخطوطة.
- وضعتُ أرقامًا للمصطلحات النحوية، مثلما وضعتُ أرقامًا لأوراق المخطوطة داخل النص بين حاصرتين، وذلك على النحو الآتي/ص/ مع وضع رقم الصفحة.

القسم الثاني: النص المحقق

صور المخطوطة

الصحيفة الأولى من المخطوطة

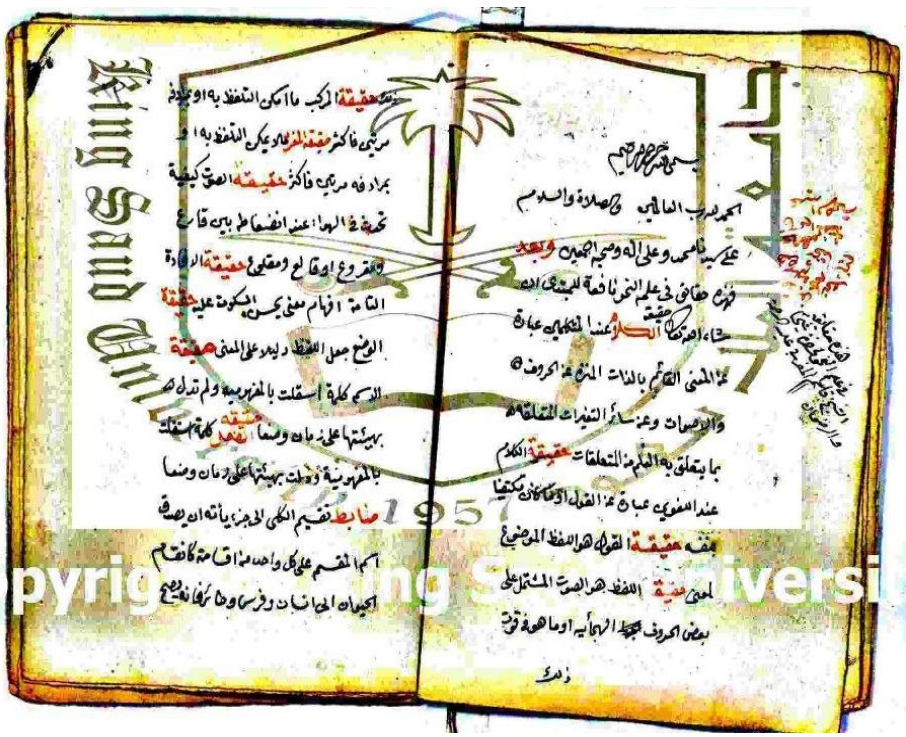

الصحيفة الأخيرة من المخطوطة

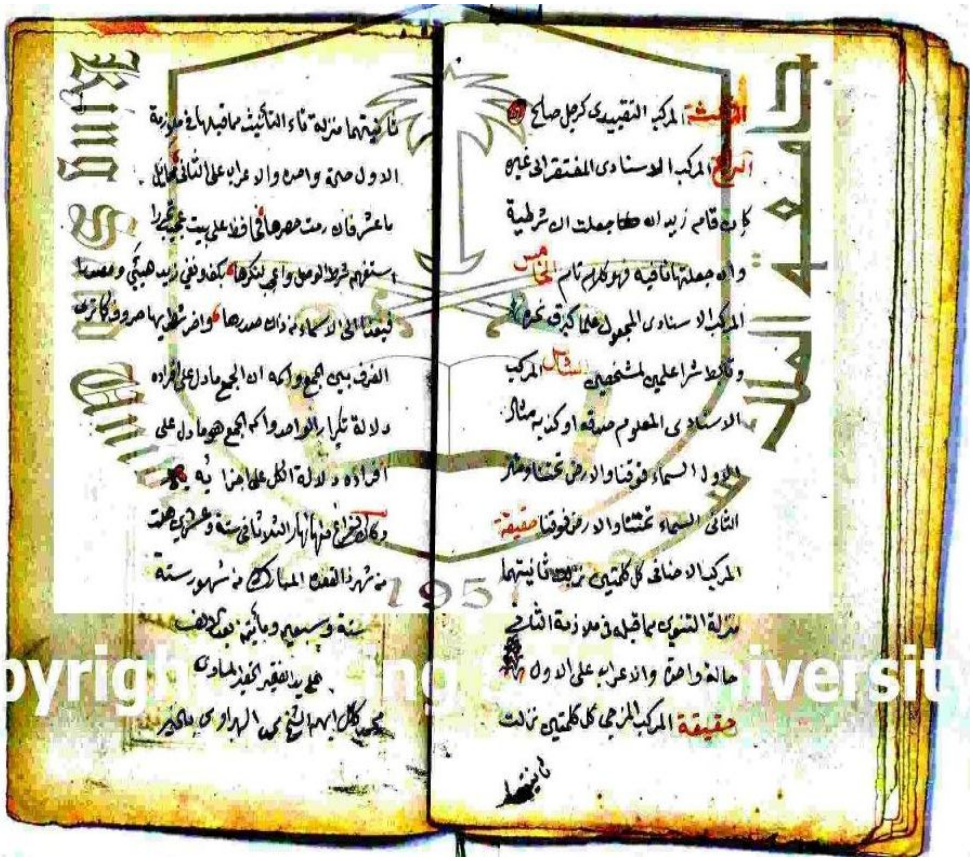

هـذه حقـائق في علـم النحـو لحضـرة شـيخنا الشـيخ قاسـم المغربـي عليـه الرحمـة والرضوان[٩]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آلهِ وصحبهِ أجمعينَ.

وبعد فهذه حقائقُ في علم النحو نافعة للمبتدئ إن شاء الله تعالى.

١. حقيقة الكلام عند المتكلمين: عبارة عن المعنى القائم بالذات المنزه عن الحروف والأصوات وعن سائر التغيرات المتعلقة بما يتعلق به العلم من المتعلقات.

٢. حقيقة الكلام عند اللغوي: عبارة عن القول أو ما كان مكتفيًا بنفسه [١٠].

٣. حقيقة القول: هو اللفظ الموضوع لمعنى[١١].

٤. حقيقة اللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية أو ما هو في قوة[١٢] ذلك[١٣].

٥. حقيقة المركب: ما أمكن التلفظ به أم بمرادفه مرتين أو أكثر[١٤].

٦. حقيقة المفرد: ما لا يمكن التلفظ به أو بمرادفه مرتين فأكثر[١٥].

٧. حقيقة الصوت: كيفية تحدث في الهواء عند انضغاطه بين قارع ومقروع أو قالع ومقلوع[١٦].

٨. حقيقة الإفادة التامة: إفهام معنى يحسن السكوت عليه.

٩. حقيقة الوضع: جعل اللفظ دليلًا على المعنى.

١٠. حقيقة الاسم: كلمة استقلت بالمفهومية[١٧] ولم تدل بهيئتها على زمان وضعًا [١٨].

١١. حقيقة الفعل: كلمة استقلت بالمفهومية ودلت بهيئتها على زمان وضعًا [١٩].

١٢. ضابط تقسيم الكلي إلى جزئياته[٢٠]أن يصدق اسم المقسم على كل واحد من أقسامه كانقسام الحيوان إلى إنسان وفرس وطائر، فإنّه يصح /ص١/ أن يقال الإنسان حيوان وهكذا.

١٣. ضابط تقسيم الكل إلى أجزائه أن لا يصدق اسم المقسم على كل واحد من أقسامه، وينعدم بانعدام واحد منها، كانقسام الحبر إلى عفص وجاز وماء، فإنّه لا يصح أن العفص حبر وهكذا ومهما انعدم واحد منها لم توجد.

١٤. حقيقة المضمر: ما دلَّ على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو [٢١].

١٥. حقيقة المبهم[٢٢]: أسماء الإشارة والموصولات.

١٦. حقيقة المظهر: ما ليس مضمرًا ولا مبهمًا.

١٧. حقيقة الفعل الماضي: ما دلَّ على حدث وزمن ماضٍ وقَبِلَ تاء التأنيث الساكنة[٢٣].

١٨. حقيقة الفعل المضارع: ما احتمل الحال والاستقبال وقَبِلَ (لم) [٢٤].

١٩. حقيقة فعل الأمر: ما دلَّ على الطلب وقبل ياء المؤنثة المخاطبة[٢٥].

٢٠. حقيقة الخفض[٢٦]: هو الكسرة ونائبها المقتضيان[٢٧] لعامل.

٢٣. حقيقة التنوين: نون ساكنة زائدة[٢٨] تلحق الآخر تثبت لفظًا لا خطًا لغير توكيد[٢٩].

٢٤. حقيقة الإعراب على القول بأنه لفظي: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. وعلى القول بأنه معنوي تغيير آخر الكلمة لعامل.

٢٥. حقيقة البناء[٣٠] على القول بأنه لفظي: ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكايةً ولا نقلًا ولا اتباعًا ولا تخلصًا من سكونين ولا وقفًا ولا إدغامًا. وعلى القول بأنّه معنوي لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل.

٢٦. حقيقة العامل: ما يتقوّم به المعنى المقتضي /ص٢/ للإعراب [٣١].

٢٧. حقيقة الاسم المقصور: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة [٣٢].

٢٨. حقيقة الاسم المنقوص: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة[٣٣]:

تَعَـــذُّرًا فِـــي الأَلِـــفِ اسْـــتِثْقَالَا ... فِـــي اليَـــاْءِ والـــوَاوِ فَخُـــذْ مِثَالًـــا[٣٤]

كَقَـــالَ مُوْسَـــى مَعْشَـــرَ اليَهُـــوْدِ قَـــدْ ... يَـــأْتِي مُحَمَّـــدٌ وَيَغْـــزُو مَـــنْ جَحَـــدْ

٢٩. حقيقة الاسم المفرد: ما ليس مثنى ولا مجموعًا ولا واحدًا من الأسماء الخمسة.

٣٠. حقيقة جمع التكسير: ما تغيّرَ بناءُ مفردهِ بزيادة أو نقصان أو تغييرِ شكلٍ ولو تقديراً[٣٥]. وأقسام الظاهر ستة يجمعها قوله:

إِذَاْ جَمْـــعُ تَكْسِـــيْرٍ أَرَدتَ فَسَـــتَّةٌ ... فَـــزِدْ لَـــاْ تُغَيِّـــرْ شِـــكْلَ...[٣٦]

وَفِـــيْ ثُخَـــمٍ نَقْـــصٌ بِغَيْـــرِ تَغَيُّـــرٍ ... وَأُسُـــدٌ فَغَيِّـــرْ لَـــاْ يَزِيْـــد وَنُقْصَـــاْن

فَنَحْـــو رِجَـــالٍ زِدْ وَغَيِّـــرْ وَخَـــامِس ... بِتَغْـــيِيرِ نَقْـــصٍ كَالرَّسُـــوْلِ اثْـــحُ تَبْيَـــان

وَسَادِسُـــهَا زِدْ وَانْقُـــصْ وَغَيِّـــرْ ... كَمِثْـــلِ غُلَـــامِ جَـــاءَ مُفْـــرَد غُلْمَـــان

والمُقدّر كفلك، غيره:

إنّ قَــوْمِي تَجَمّعُــوا وَبِقَتْلِــي تَحَــدَّثُوا ... لَــا أُبَــالِي بِجَمْعِهِــمْ كُــلُّ جَمْــعٍ مُؤَنَّــثُ[٣٧]

٣١. حقيقة جمع المؤنث السالم: ما جُمعَ بألفٍ وتاءٍ مزيدتينِ على المفردِ ويطَّردُ في ستةٍ يجمعُها[٣٨] قولُه:

وَقِسْــهُ فِي ذي التَّــاء ونحــو ذِكْــرَى ... ودرهــمٍ مُصَــغَّرٍ، وصَــحْرا[٣٩]

وَزَيْنَــبٍ، وَوَصْــفِ غَيْــرِ العَاقِــلِ ... وغَيْــرُ ذا مُســلمٌ للنَاقــلِ

٣٢. حقيقة جمع المذكر السالم: ما جُمعَ بواوٍ ونونٍ في حالةِ الرفعِ أو بياءٍ ونونٍ في حالتَي الجرِّ والنصبِ[٤٠]. وشروط مفرده أن يكون علمًا لمذكرٍ عاقلٍ خاليًا من تاءِ التأنيثِ ومن التركيبِ ومن الأعرابِ بحرفين. أو صفة لمذكرٍ عاقلٍ/ص٣/ خاليًا من تاء التأنيث ليس من باب (أفعل فعلاء)[٤١] ولا من باب (فعلان فعلى)[٤٢] ولا ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث.

٣٣. حقيقة المثنى: اسم دلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه [٤٣]. وشروطه ثمانية نظمها بعضهم بقوله:

شَــرْطُ المُثَنَّــى أَنْ يَكُــوْنَ مُعَرَبًــا ... وَمُفْــرَدًا مُنَكَّــرًا مَــا رُكِّبَــا[٤٤]

كَــذَا اتِّحَــادُ اللَّفْــظِ وَالمَعْنَــى لَــهُ ... مُمَاثِــلٌ لَــمْ يُغْــنِ عَنْــهُ غَيْــرُهُ

٣٤. حقيقة الاسم الذي لا ينصرف: ما اجتمع[٤٥] فيه علّتان فرعيتان من عللٍ تسعٍ، مرجع إحداهما والأخرى إلى المعنى أو واحدة فيهما تقوم مقامهما يجمعها قوله:

اِجْمَــعْ وَزِنْ عَادِلًــا أَنَّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ ... ركِّــبْ وَزِدْ عُجْمَــةً فَلْوَصْــفُ قَــدْ كَمَــلا[٤٦]

فالعلة التي تقوم مقام علتين شيئان ألف التأنيث سواء كانت مقصورة كـ (حبلى) أو ممدودة كـ (صحراء)، وصيغة منتهى الجموع وهي ما كان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ياء ساكنة، فالأول كـ(مساجد) والثاني كـ (مصابيح)، وبقية العلل لا تمنع إلا اجتمع اثنان منها، وقد ذكر بعضهم في قوله:

تَرْكِيْـــبُ مَـــزْجٍ وَتَأْنِيْـــثٌ وَعُجْمَتُهَـــا ... لَـا تَمْنَـعُ الصَّـرْف إلّـا بَعْـدَ تَعْرِيْـفِ[٤٧]

وَمْعَـــهُ أَوْ مَـــعَ وَصْـــفِ الزِّيْـــادِةِ مَـــعَ ... عَـــدْلٍ وَوَزْنِ فَـــدَعْ وَجْـــهَ التَّكَـــالِيْفِ

مثال العلمية والتأنيث والتركيب المزجي(بعلبك)، ومثال العلمية والتأنيث (فاطمة، وزينب، وطلحة) ومثال العلمية والعجمة (إبراهيم)، ومثال العلمية وزيادة الألف والنون (عثمان)، ومثال/ص٤/ العلمية والعدل (عمر)، ومثال العلمية ووزن الفعل (أحمد)، ومثال الوصفية وزيادة الألف والنون (شعبان)، ومثال الوصفية والعدل (أُخر) ومثال الوصفية ووزن الفعل (أحمر).

شروط (إذا)[٤٨] جمعها بعضهم في قوله:

أَعْمَـــــــلْ (إذَاً) إذا أتتـــــــكَ أَوَّلا ... وسُـــقتَ فَعْلًـــا بَعْـــدَهَا مُسْـــتَقْبَلا[٤٩]

وَاحْـــذَرْ إِذَاْ أَعْمَلْتَهَـــا، أَنْ تَفْصِـــلَا ... إِلَّـــا بِحَلَـــفٍ أَوْ نِـــدَاْءٍ أَوْ بِلَـــا

وافْصِـــلْ بِظَـــرْفٍ أُوْ بِمَجْـــرُوْرٍ عَلَـــى ... رَأْيِ ابْـــنِ عُصْـــفُوْرٍ رَئِـــيْسِ[٥٠] النُّبَلَـــا

وَكُـــلُّ لَـــامٍ قَبْلَـــهُ مَـــاْ كَانَـــاْ ... أَوْ لَـــمْ يَكُـــنْ فَلِلْجَحُـــوْدِ بَانَـــا[٥١]

غيره:

وَإِذَاْ أَتَـــاْكَ النُّـــوْنُ مَشْـــدُوْدَ الرَّسْـــم ... فَكُـــلُّ لَـــامٍ قَبْلَـــهُ لَـــاْمُ القَسَـــم[٥٢]

غيره:

مُـــرْ وَانُـــهَ وَادْعُ وَسَـــلْ عَـــرْضَ لَحْضِـــهُمُ ... تَمَـــنَ وَارْجَ كَـــذَاكَ النَّفْـــيُ قَـــدْ كَمُلَـــا[٥٣]

٣٥. (لّما) حرفُ نفيٍ لجزمِ المضارعِ وقلبهِ ماضيًا متصلًا بنفيهِ متوقفًا ثبوته.

٣٦. حقيقة الفاعل: اسم صريح أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام أو شبهه مقدم عليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه[٥٤].

٣٧. حقيقة الضمير المتصل: ما لا يصح الابتداء به ولا يقع بعد (إلّا) في الاختيار[٥٥].

٣٨. حقيقة الضمير المنفصل: ما يصح الابتداء به ويقع بعد (إلّا) في الاختيار[٥٦].

٣٩. حقيقة النائب عن الفاعل: ما حُذِفَ فاعلُهُ وأقيم مقامه مفعول به أو مصدر[٥٧] أو ظرف أو جار[٥٨] ومجرور تامان متصرفان[٥٩].

٤٠. حقيقة الابتداء: هو اهتمامك بالشيء وجعلك إياه أولًا لتخبر عنه ثانيًا[٦٠].

٤١. حقيقة المبتدأ: اسم صريح أو ما في تأويله مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة[٦١] أو شبهها للإسناد[٦٢].

٤٢. حقيقة الخبر: هو الجزء المتم الفائدة المسند/ص٥/ إلى المبتدأ[٦٣].

٤٣. حقيقة المفرد في باب الخبر ما ليس جملة ولا شبيهًا بها ولو كان مثنى أو مجموعًا.

٤٤. حقيقة الجملة: ما تركب من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر أو ما نزّل منزلتهما، وشبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور[٦٤].

غيره للدنوشري[٦٥]:

وَيُحْذَفُ نَافٍ مَعْ شُرُوْطٍ ثَلَاثَةٍ إِذَاْ كَانَ لَاْ قَبْلَ الْمُضَارِعِ فِي قَسَمْ[٦٦]

٤٥. حقيقة التابع: كلُّ ثانٍ إعرابُهُ بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد[٦٧].

٤٦. حقيقة النعت: هو التابع المشتق والمؤول به[٦٨] الموضح لمتبوعه أو المخصص له[٦٩].

٤٧. حقيقة النعت الحقيقي ما رفع ضمير المنعوت ويتبع منعوته في أربعة من عشرة وهي الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والرفع والنصب والجر.

٤٨. حقيقة النعت السببي: ما رفع اسمًا ظاهرا أو ضميرًا بارزًا [٧٠].

٤٩. حقيقة العَلَم: اسم يعين مسمّاه من غير قرينة [٧١].

٥٠. حقيقة اسم الإشارة: ما وضع لمسمى[٧٢] أو إشارة إليه [٧٣].

٥١. حقيقة الموصول الاسمي[٧٤]: ما افتقر أبدًا إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو جار أو مجرور تامين أو وصف صريح لغير تفضيل ولا دلّ على الثبوت وأتى عائد خلفه[٧٥].

٥٢. حقيقة الموصول الحرفي[٧٦]: ما افتقر إلى صلة وانسبك ما بعده بمصدر، وهو ستة نظمها بعضهم في قوله:

مَوْصُـــوْلُنَا الحَرْفِـــي قَـــالَ العُلَمَـــا إنْ وَأَنْ وَلَـــوْ وَكَـــي... وَمَـــا[٧٧]

٥٣. حقيقة عطف النسق[٧٨]: هو التابع بواسطة/ص٦/ حرف مشترك في الإعراب.

٥٤. حقيقة التأكيد المعنوي: هو الرافع احتمال إضافة المتبوع أو إرادة الخصوص بما ظاهره العموم [٧٩].

٥٥. حقيقة التوكيد اللفظي: وهو إعادة اللفظ بنفسه أو بمرادفه [٨٠].

٥٦. حقيقة المفعول به: ما وقع عليه اسم[٨١] الفاعل [٨٢].

٥٧. حقيقة البدل: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[٨٣].

٥٨. المفعول المطلق: هو المصدر أو نائبه المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده [٨٤].

٥٩. حقيقة المصدر: هو اسم الحدث الجاري[٨٥] على الفعل[٨٦].

٦٠. حقيقة المفعول فيه: وهو المسمى ظرفًا، هو اسم مكانٍ أو زمانٍ متضمن معنى (في) باطّراد[٨٧].

٦١. حقيقة الحال: هو وصفٌ صريح أو ما يقوم مقامه من جامد أو مؤول[٨٨] به أو جملة خبرية أو شبهها مرتبطة بالضمير أو بالواو فضلة مفسر لما أبهم من الهيئات[٨٩].

٦٢. حقيقة التمييز: اسم مفسر بنفسه لما انبهم من الذوات[٩٠].

٦٣. حقيقة الاستثناء[٩١]هو الاخراج ب(إلّا) أو إحدى أخواتها، ما لولاه لدخل في الحكم السابق[٩٢].

٦٤. حقيقة الموجب: هو الذي لم يتقدمه نفي أو شبهه.

٦٥. حقيقة التام: هو ما ذُكِر فيه المستثنى منه.

٦٦. حقيقة غير التام: ما لم يُذْكَر فيه المستثنى منه.

٦٧. حقيقة المفرد في باب (لا) والمنادى: ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ولو كان/ص٧/ مثنى أو مجموعًا.

٦٨. حقيقة الشبيه بالمضاف: ما اتصل به شيء من تمام معناه[٩٣]، أمّا مرفوع نحو: (لا

قبيحًا فعله) أو منصوب به نحو:(لا طالعًا جبلًا) أو جارًا ومجرورًا[٩٤] يتعلق به [نحو يا رفيقًا بالعباد ارفق بنا][٩٥].

٦٩. حقيقة المركب الاضافي: كلٌ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله.

٧٠. حقيقة المركب المزجي: كلٌ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها.

٧١. حقيقة المركب التقييدي: كلٌ كلمتين جُعلت ثانيتهما قيدًا للأولى.

٧٢. حقيقة المركب الإسنادي: كلٌ كلمتين جُعلت إحداهما حديثًا عن الأخرى.

٧٣. حقيقة المنادى: هو المطلوب إقباله بياء أو أحدى أخواتها[٩٦].

٧٤. حقيقة المفعول له: هو المصدر المذكور علةً لحدث شاركه في الوقت والفعل [٩٧].

٧٥. حقيقة المفعول معه: هو الاسم المنصوب بعد واو المعية[٩٨].

٧٦. حقيقة الإضافة: نسبة بين شيئين تقتضي جرّ ثانيهما [٩٩].

٧٧. حقيقة التبعية: مشاركة ثانٍ لأول في إعرابه الحاصل والمتجدد[١٠٠].

لبعضهم[١٠١]:

إنَّما كانَ ضَرْبُ زَيْدٍ لعَمْرٍو في كلامِ النُّحاةِ نَثْرًا ونَظْما[١٠٢]

إنَّ داودَ قالَ يا زَيْدُ عَمْرٌ أخذَ الواوَ من حُرُوفِيَ ظُلْما

فاسعَ في خلاص حقي منه واضربنه على التمادي حتمًا[١٠٣]

يخرج بالمفيد ستة، الأول المركب الإضافي كـ (غلام زيد)، الثاني المركب المزجي كـ(بعلبك)/ص٨/ الثالث المركب التقييدي كـ(رجل صلح)، الرابع المركب الإسنادي المفتقر إلى غيره كـ(إن قام زيد) إن جعلت (إن) شرطية، وإن جعلتها تامة فهو كلام تام، الخامس المركب الاسنادي المجعول علمًا كـ(برق نحره، وتأبط شرًا) علميين لمشخصين، السادس المركب الاسنادي المعلوم صدقه أو كذبه، مثال الأول (السماءُ فوقنا والأرضُ تحتنا)، ومثال الثاني (السماءُ تحتنا والأرضُ فوقنا)[١٠٤].

٧٨. حقيقة المركب الإضافي: كلٌ كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين ممّا قبله في ملازمة

الثاني حالة واحدة والإعراب على الأول.

٧٩. حقيقة المركب المزجي: كلُّ كلمتين نزلت ثانيهما منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها في ملازمة الأول حالة واحدة والإعراب على الثاني.

مَحَامِلُ (مَا) عشرٌ فإن رُمْتَ حَصْرَها ... فحافظ على بيتٍ عجيب محرَّرا[١٠٥]

استفهم شَرْطَ الوَصْلِ واعْجَبْ لنُكْرِهَا ... بِكَفٍّ وَنَفْيِ زِيْدَ هَيِّءْ وَمَصْدَرَا

فيُعْزَا إِلَىْ الأسْمَاْءِ مِنْ ذَاْكَ صَدْرُهَا ... وَآخَرُ شَطْرَيَهَا حُرُوْفٌ كَمَا تَرَى

٨٠. الفرق بين الجمع واسمه أن الجمع ما دلَّ على إفراده دلالة تكرار الواحد واسم الجمع هو ما دلَّ على إفراده دلالة الكل على أجزائه[١٠٦].

وكان أنواع منها، نهار الثلاثاء[١٠٧] في ستة وعشرين خلت من شهر ذي[١٠٨] القعدة المبارك من شهور سنة ستة وسبعين ومائتين[١٠٩] بعد الألف على يد الفقير الحقير الماوي محمد كامل ابن الشيخ محمد الهبراوي بالخير/ص٩/.

هوامش البحث

(١) ينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: ٢٦٤/٧.

(٢) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: ٢٦٥/٧.

(٣) الشيخ محمد كامل الهبراوي الحلبي من تلاميذ الشيخ قاسم المغربي، وأحد شيوخ الشيخ محمد راغب الطباخ صاحب المصنف المعروف (إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء)، وقد كان شيخ الطباخ في الإجازة، ينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء:٣٧٩/٧.

(٤) المخطوطة

(٥) تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم: ٤٣٨.

(٦) حقائق في علم النحو (المخطوطة): ١.

(٧) حقائق في علم النحو (المخطوطة): ١.

(٨) حقائق في علم النحو (المخطوطة): ٩.

(٩) هذا النص ليس من أصل المخطوطة، بل هو كلام الناسخ محمد كامل الهبراوي.

(١٠) جاء في القاموس المحيط: ١٤٩١، مادة (كلم)، ((الكَلامُ القولُ أو ما كان مُكْتَفياً بنَفْسِه))، وورد في المحكم والمحيط الأعظم:٤٩/٧، مادة (الكاف واللام والميم)، ((الكَلام: القول. وقيل: الكَلام: ما كان مكتفيا

بنفسه، وهو الجملة. والقول: ما لم يكن مكتفيا بنفسه، وهو الجزء من الجملة))، وجاء في لسان العرب:٥/٥٢٣، مادة (كلم) ((القَوْل معروف وقيل الكلام ما كان مُكْتَفِياً بنفسه وهو الجملة والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه وهو الجُزْء من الجملة)).

(١١) هذا تعريف الكلمة وليس القول، جاء في شرح ابن عقيل:١/١٦، ((الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد))، أما القول فقد تم تعريفه سابقا، بأنّه ((ما لم يكن مكتفيا بنفسه، وهو الجزء من الجملة))، المحكم والمحيط الأعظم:٧/٤٩.

(١٢) ورد في المخطوطة (قوت) والصواب ما أثبته.

(١٣) عرف الرماني اللفظ بقوله: ((اللفظ كلام يخرج من الفم)) رسالة الحدود:٧٤، وعرفه ابن هشام قائلًا: ((والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى كـ (زيد) أم لم يدل كـ (ديز) مقلوب زيد)) شرح قطر الندى:١١.

(١٤) عرّف علي الجرجاني المركب بقوله: ((المركب هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه))،التعريفات: ٦٨.

(١٥) قال ابن هشام:((والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك نحو زيد فإن أجزاءه وهي الزاي والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك غلام زيد فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا)) شرح قطر الندى: ١١، وجاء في التعريفات: ((المفرد ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه. وما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه)).

(١٦) عرّف علي الجرجاني الصوت بأنّه: ((كيفية قائمة بالهواء يحملها إلى الصماخ)) التعريفات: ١١٧، وعرفه أبو القاسم الحسين بن محمد بقوله: ((الصوت هو الهواء المنضغط عن قرع جسمين)) المفردات في غريب القرآن: ١/٢٨٨.

(١٧) يقصد بقوله ((كلمة استقلت بالمفهومية)): كفايته في مفهومية المعنى منه، من غير حاجة إلى انضمام شيء آخر إليه. ويعد هذا قيدًا تم به إخراج الحرف ؛ لأن الحرف يدل على معنى في غيره. ينظر المنهل الصافي في شرح الوافي: ١/٩٣.

(١٨) ينظر تعريف الاسم في التعريفات: ٤٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٠، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٩٢.

(١٩) ينظر تعريف الفعل في شرح كتاب الحدود في النحو: ٩٥.

(٢٠) ورد في المخطوطة (جزءياته).

(٢١) ينظر تعريف الضمير في شرح كتاب الحدود في النحو: ١٣٩.

(٢٢) المبهم مأخوذ من الإبهام وهو عدم الإيضاح، وقد سُميت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة بالمبهمات لأنّ أسماء الإشارة لابدّ لها من إشارة حسية أو معنوية ولا يمكن معرفة المراد من دون ذلك، أما الأسماء الموصولة فتحتاج إلى جملة الصلة كي تبينها، ولا يفهم المراد من دونها، ينظر فتح رب البرية في شرح الأجرومية: ٤٣٣.

(٢٣) ينظر تعريف الفعل الماضي في التعريفات: ٢٥٠، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٩٨.
(٢٤) ينظر تعريف الفعل المضارع في التعريفات: ٢٧٨، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٩٩.
(٢٥) ينظر تعريف فعل الأمر في التعريفات: ٥٣، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٠١.
(٢٦) الخفض مصطلح كوفي ويقابله عند البصريين مصطلح (الجر) ينظر: شرح المفصل/ابن يعيش: ١٢٣/٢.
(٢٧) ورد في المخطوطة (المقتضات).
(٢٨) ورد في المخطوطة (زأيدة).
(٢٩) ينظر تعريف التنوين في التعريفات:٩٤، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٨١.
(٣٠) ورد في المخطوطة (البنا).
(٣١) ينظر تعريف العامل في التعريفات:١٨٩، وشرح كتاب الحدود في النحو:
(٣٢) ينظر تعريف الاسم المقصور في التعريفات:٤٠، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٧٣.
(٣٣) ينظر الاسم المنقوص في التعريفات:٤٠، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٢١.
(٣٤) البيتان غير معزوين إلى قائلهما، وهما يتحدثان عن تقدير الحركة مع الألف تعذرا، ومع الواو والياء استثقالا. وقد ورد البيتان في حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية وبهامشه شرح خالد الأزهري: ٥٥.
(٣٥) ينظر تعريف جمع التكسير في التعريفات: ١٠٦، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١١٥.
(٣٦) ثمة طمس في المخطوطة، ولم أستطع إيجاد الأبيات في المصادر التي اطلعت عليها فضلا عن مواقع الأنترنت، ولعلها من نظم نحوي معاصر للشيخ قاسم المغربي ولم يتم تحقيقها لغاية الآن. والأبيات تتحدث عن أنّ أنواع التغير الموجودة في جموع التكثير ستة، هي: ١ـ تَغَيُّر بالشكل فقط، نحو: أَسَدٌ وأُسْدٌ ـ ٢.تَغَيُّر بالنقص فقط، نحو: تُخَمَة و تُخَمٌ ٣.تغير بالزيادة فقط، نحو: صِنْوٌ و صِنْوَان ٤. تغير في الشكل مع النقص، نحو: سَرِير و سُرُر ٥ـ تغير في الشكل مع الزيادة، نحو: سَبَب وَأَسْبَاب ٦ـ تغير في الشكل مع الزيادة والنقص جميعاً، نحو: كَرِيم و كُرَمَاء. التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية: ١٩-٢٠.
(٣٧) البيت غير معزو إلى قائله، ولكنّ الصبان قال في حاشيته عنه: ((وعليه يحمل قول بعضهم وقيل إنه الزمخشري)) حاشية الصبان: ٦٧٥/١.
(٣٨) ينظر تعريف جمع المؤنث السالم في التعريفات: ١٠٦، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١١٤.
(٣٩) البيتان معزوان في حاشية الصبان إلى الشاطبي، ينظر حاشية الصبان: ٢٠٥/١.، ولم يعزوهما عباس حسن في النحو الوافي إلى قائلهما، قال: ((وإلى ما سبق يشير بعضهم بقوله عن جمع المؤنث السالم)) النحو الوافي:١٤٦/١. وهما يتحدثان عما يجمع جمع مؤنث سالم قياسا ويريد الناظم ((أنه مقيس في كل ما هو مختوم بالتاء؛ مثل: رحمة ونعمة، أو ألف التأنيث المقصورة؛ مثل: ذِكْرَى، أو الممدودة؛ مثل: صَحْراء. وفى مصغر غير العاقل؛ نحو: دُرَيْهم، في تصغير: دِرْهم. وفي وصف غير العاقل، نحو: هذه بساتين جميلات)) النحو الوافي:١٤٦/١.

(٤٠) ينظر تعريف جمع المذكر السالم في التعريفات: ١٠٦، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١١٤.

(٤١) ورد في المخطوطة (أفعل فعلا).

(٤٢) ورد في المخطوطة (فعلان فعلا).

(٤٣) ينظر تعريف المثنى في التعريفات:٢٥٧، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٠٦.

(٤٤) لم يعزها عباس حسن في النحو الوافي إلى ناظمها، قال: ((وقد جمعوا الشروط السالفة كلها في بيتين هما)) النحو الوافي:١/

(٤٥) ورد في المخطوطة (ماجتمع).

(٤٦) الأبيات غير معزوة إلى قائلها، ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٨٦، وشرح قطر الندى: ٣١٢.

(٤٧) لم أقف على قائلهما، والبيتان يتحدثان عن العلل التي تمنع الاسم من الصرف، قال ابن عقيل: ((يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين والعلل يجمعها قوله:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ... وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف ... ووزن فعل وهذا القول تقريب))

شرح ابن عقيل:٣٢١/٣.

(٤٨) انتقل الشيخ قاسم المغربي في هذا الموطن إلى الحديث عن شروط إعمال (إذن) النصب في الفعل المضارع.

(٤٩) لم أقف على قائلها، والأبيات تتحدث عن شروط إعمال (إذن) النصب في الفعل المضارع. قال ابن عقيل عن شروط إعمالها: ((من جملة نواصب المضارع إذن ولا ينصب بها إلا بشروط: أحدها أن يكون الفعل مستقبلا. الثاني أن تكون مصدرة. الثالث أن لا يفصل بينها وبين منصوبها وذلك نحو أن يقال أنا آتيك فتقول إذن أكرمك)). شرح ابن عقيل:٦/٤.

(٥٠) ورد في المخطوطة (رأيس).

(٥١) البيت يتحدث عن نصب الفعل المضارع بعد لام الجحود، وضابطها أن تكون مسبوقة بـ (كون) منفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ الأنفال:٣٣. ينظر شرح ابن عقيل:٨/٤.

(٥٢) لم أقف على قائله، والبيت يتحدث عن أن الفعل المضارع إذا كان متصلا بنون التوكيد الثقيلة فإنّ اللام قبله لام جواب القسم كقولنا (لأفوزنّ).

(٥٣) البيت غير معزو إلى قائله، قال محمد محي الدين عبد الحميد:((وقد جمع بعض العلماء هذه الأشياء التسعة التي تسبق الفاء والواو في بيت واحد هو:

مُر، وادعُ، وانْهَ، وَسَلْ واعرِضْ، لحضّهمُ ... تمنَّ، وارجُ، كذاكَ النفيُ، قَدْ كَمُلا))، التحفة السنية بشرح المقدمة الأجرومية: ٧٧. وبيت المنظومة يتحدث عن نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، إذا سبقه الطلب، قال ابن عقيل: ((الطلب وهو يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني)) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:١٢/٤.

(٥٤) ينظر تعريف الفاعل في التعريفات: ٢١١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٩٣.
(٥٥) ينظر تعريف الضمير المتصل في التعريفات: ٢٧٩، شرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٥.
(٥٦) ينظر تعريف الضمير المنفصل في التعريفات: ٢٧٩، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٥.
(٥٧) ورد في المخطوطة (مصدرا) والصواب بالرفع عطفا على (مفعول به).
(٥٨) ورد في المخطوطة (جارًا) والصواب بالرفع عطفا على (مفعول به).
(٥٩) ينظر تعريف نائب الفاعل في التعريفات: ٢٨٨، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٩٤.
(٦٠) ينظر تعريف الابتداء في التعريفات: ٢٠.
(٦١) ورد في المخطوطة (الزأيدة).
(٦٢) ينظر تعريف المبتدأ في التعريفات: ٢٥٢، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٩٦.
(٦٣) ينظر تعريف الخبر في التعريفات: ١٢٩، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٩٦.
(٦٤) ينظر تعريف الجملة في شرح كتاب الحدود في النحو: ٦٤.
(٦٥) الدنوشري، هو: ((عبد الله بن عبد الرحمن بن على بن محمد الدنوشرى الشافعى خليفة الحكم بمصر أحد فضلاء الزمان الذين بلغوا الغاية في التحقيق والاجادة وضربوا في الفنون بالقدح المعلى وكان لغوياً نحوياً حسن التقرير باهر التحرير ولد بمصر وبها نشا وأخذ عن الشمس الرملى والشهاب ابن قاسم العبادى والشمس محمد العلقمى وغيرهم وتصدر بجامع الازهر وأقرأ العربية وغيرها من العلوم وانتفع به جماعة أجلاء منهم الشمس البابلى والنور الشبراملسى وغيرهما وألف تآليف كثيرة في النحو منها حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد وله رسائل وتعليقات ورحل الى الروم وأقام بها مدة ثم عاد الى القاهرة ورأس بها وبلغت شهرته حد التواتر وكان ينظم الشعر وأكثر شعره مقصور على نظم مسائل نحوية)) خلاصة الأثر ٣: ٥٣.
(٦٦) ورد في المخطوطة (في قسمة) والصواب(في قسم) ؛ لأن الناظم (الدوشري) يتحدث عن جواز حذف النافي قياسا مع الأفعال الناسخة للابتداء (ما فتئ، ما برح، ما انفك، ما زال)، إذا اجتمعت ثلاثة شروط منها القسم، والشروط هي: أن يكون النافي (لا)، أن يكون الفعل مضارعًا، أن تشتمل الجملة على قسم. نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ يوسف: ٨٥. ينظر: حاشية الخضري: ٢١٣/١.
(٦٧) ينظر تعريف التابع في التعريفات: ٧١.
(٦٩) ينظر تعريف النعت في التعريفات: ٣١١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٤٩.
(٧٠) ينظر النعت السببي في شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٥٠.
(٧١) ينظر تعريف الاسم العلم في شرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٦.
(٧٢) ورد في المخطوطة (لمسماً).
(٧٣) ينظر تعريف اسم الإشارة في التعريفات: ٤٠، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٥٣.
(٧٤) ينظر الاسم الموصول في شرح كتاب الحدود في النحو: ١٥٣.

(٧٥) ورد في المخطوطة (وأتى عائدًا وخلفه)، والصواب ما أثبته.
(٧٦) ينظر تعريف الموصول الحرفي شرح كتاب الحدود في النحو: ١٥٦.
(٧٧) لم أقف على قائله.
(٧٨) ينظر تعريف عطف النسق في التعريفات:١٩٥، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٧٢.
(٧٩) ينظر تعريف التوكيد المعنوي في التعريفات: ٧١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٥٧.
(٨٠) ينظر تعريف التوكيد اللفظي في التعريفات: ٧١، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٥٨.
(٨١) الصواب أن يقول ما وقع عليه فعل الفاعل وليس اسم الفاعل.
(٨٢) ينظر تعريف المفعول به في التعريفات: ٢٨٧، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٠٠.
(٨٣) ينظر تعريف البدل في التعريفات: ٦٢، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢٦١.
(٨٤) ينظر تعريف المفعول المطلق في التعريفات: ٢٨٨، وشرح كتاب الحدود في النحو: ٢١٤.
(٨٥) ورد في المخطوطة (الجار).
(٨٦) ينظر تعريف المصدر في التعريفات: ٢٧٧، وشرح كتاب الحدود في النحو: ١٨٣.
(٨٧) ينظر تعريف المفعول فيه في التعريفات: ٢٨٨، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢١٨.
(٨٨) ورد في المخطوطة (مؤل).
(٨٩) ينظر تعريف الحال في التعريفات: ١١٠، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٢٤.
(٩٠) ينظر تعريف التمييز في التعريفات: ٩٢، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٣٧.
(٩١) ورد في المخطوطة (الاستثنا).
(٩٢) ينظر تعريف المستثنى في التعريفات: ٢٧١، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٤٠.
(٩٣) ينظر تعريف الشبيه بالمضاف في التعريفات: ٢٧٣.
(٩٤) ورد في المخطوطة (مجرور)، والصواب بالنصب عطفًا على (جارًا).
(٩٥) إضافة من المحقق يقتضيها النص.
(٩٦) ينظر تعريف المنادى في التعريفات: ٢٩٧، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٠٧.
(٩٧) ينظر تعريف المفعول له في التعريفات: ٢٨٨، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢١٦.
(٩٨) ينظر تعريف المفعول معه في التعريفات: ٢٨٨، وشرح كتاب الحدود في النحو:٢٢١.
(٩٩) ينظر تعريف الإضافة في التعريفات: ٤٥.
(١٠٠) ينظر تعريف التابع في التعريفات: ٧١.
(١٠١) لا وجه لذكر هذه الأبيات في هذا الموطن ؛ لأنها لا تتعلق بأية حقيقة من حقائق النحو المذكورة.
(١٠٢) لم أقف على قائلها. ويبدو لي أنّ ما نقله مصطفى لطفي المنفلوطي في كتابه (النظرات العبرات) يشرح معنى هذه الأبيات، فقد ذكر أنّ الوزير داود باشا - أحد الوزراء السالفين في الدولة العثمانية- سأل شيخه يومًا: ما الذي جناه عمرٌو من الذنوب حتى استحقّ أن يضربه زيدٌ كلّ يوم، فأجابه الشيخ: إنما هي أمثلة يأتي بها النحاةُ لتقريب القواعد من أذهان المتعلمين. فلم يعجبه الجواب، فغضب عليه وأمر بسجنه.

ثم أرسل إلى نَحْوِيٍّ آخر، فسأله كما سأل الأول، فأجابه بنحو جوابه فسجنه كذلك. ثم ما زال يأتي بهم واحداً بعد واحدٍ حتى امتلأت السجون وأقفرت المدارس ثم بدا له أن يستوفدَ علماء بغداد، فأمر بإحضارهم فحضروا، وقد علموا قبل الوصول إليه ماذا يراد بهم. وكان رئيس هؤلاء العلماء بمكانةٍ من الفضل والحذق والبصر بموارد الأمور. فلما اجتمعوا في حضرة الوزير أعاد عليهم ذلك السؤال بعينه، فأجابه الرئيس: استحق عمرو ذلك ؛ لأنه هجم على اسم مولانا الوزير واغْتَصَبَ منه الواو، فَسَلّطَ النّحْوِيّونَ عليه زيداً يضربه كلّ يومٍ جزاء وقاحته وفضوله، يشير إلى زيادة واو عمرو وإسقاط الواو الثانية من داود في الرسم. فَأعجبَ الوزير بهذا الجواب كلّ الإعجاب وقال لرئيس العلماء: اقترحْ عليّ ما تشاء، فلم يقترح عليه سوى إطلاق سبيل العلماء المسجونين. ينظر: النظرات العبرات: ٢٦١-٢٦٢.

(١٠٣) ورد هذا البيت في المخطوطة خطأ بعد تعريف المفعول معه، والصواب أن يكون في هذا الموطن.

(١٠٤) ينظر أنواع المركب في التعريفات: ٢٦٩.

(١٠٥) لم أقف على قائلها، والأبيات تتحدث عن أنواع (ما) في النحو العربي، وهي (الاستفهامية، والشرطية، والموصولة، والتعجبية، النكرة، الكافة، النافية، الزائدة، المصدرية الظرفية، المصدرية غير الظرفية). ينظر أنواع (ما) في كتاب حروف المعاني:٥٣-٥٤.

(١٠٦) ينظر الفرق بين الجمع واسم الجمع في شرح كتاب الحدود في النحو: ١١٠-١١١.

(١٠٧) ورد في المخطوطة (الثلاثا).

(١٠٨) ورد في المخطوطة (ذ القعدة)، والصواب ما أثبته في المتن.

(١٠٩) ورد في المخطوطة (مأتين)، والصواب ما أثبته في المتن.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء،محمد راغب الطباخ الحلبي، صححه محمد كمال، دار القلم العربي- حلب، ط٢، ١٤٠٨-١٩٨٨.
٢. الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف للشؤون الدينية- إحياء التراث الإسلامي - العراق.
٣. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، محمد محي الدين عبد الحميد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٤. تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، عبد الواحد بن محمد تميمي آمدي، تحقيق: المصطفى الدرايتي، مكتب الإعلام الإسلامي- قم، ط ١.
٥. التعريفات،علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت،ط١، ١٤٠٥ه.

٦. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للخضري، تصحيح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر-بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية - بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
٨. حاشية العلامة ابن الحاج العلامة أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرادسي على شرح متن الأجرومية وبهامشه شرح خالد الأزهري، دار الكتب العلمية- بيروت،ط١، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.
٩. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، دار النشر: دار صادر - بيروت.
١٠. رسالة الحدود، علي بن عيسى الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان.
١١. شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا - ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.
١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الفكر - سوريا - ١٤٠٥هـ.
١٣. شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٤. شرح قطر الندى شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة - ١٣٨٣، ط ١١.
١٥. شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٦. فتح رب البرية في شرح الأجرومية، أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأسدي- مكة المكرمة، ط١٤٣١،١هـ.
١٧. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
١٨. كتاب حروف المعاني، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١، ١٩٨٤م.
١٩. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار النشر: دار صادر - بيروت، ط١.
٢٠. مؤلفات مصطفى لطفي المنفلوطي الكاملة الموضوعة، النظرات العبرات، دار الجبل - بيروت، ١-١٤٠٤ه- ١٩٨٤م.
٢١. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت،ط١، ٢٠٠٠م.
٢٢. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار النشر: دار المعرفة - لبنان.
٢٣. المنهل الصافي في شرح الوافي، محمد بن أبي بكر الدماميني، دراسة وتحقيق: د. فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٢٤. النحو الوافي، عباس حسن، مكتبة المحمدي-بيروت،ط١، ٢٠٠٧م.